اسرائيل، بقدراتها الذاتية، توفيرها، بل لا تمتلك القدرة على توفير السكن للمهاجرين دون مساعدات خارجية من الولايات المتحدة الاميركية، ومن يهود العالم؛ وبالتالي، فان المشروع الصهيوني يرتهن استمراره، وتنفيذه، بمصادر حياة اسرائيل الذي هو خارجها؛ كما ان التخلّي عن المشروع الصهيوني سيلغي مبرّرات قيامها كدولة لليهود؛ لكن اسرائيل الحالية ما زالت تعتبر نفسها أداة تحقيق الصهيونية، وبالتالي، فان مثل هذه الدولة / الأداة لن تتطلع الى أي تسوية مع العرب تكون عادلة ودائمة، بل ستنظر الى أي تسوية من منظار القيمة العسكرية ـ الأمنية لها، أي ان أي تسوية لن تكون سوى هدنة تُنْقض متى توفّرت أسباب القوة لتجاوزها.

٢ ـ تشمل حالة عدم اليقين، أيضاً، الدول العربية، مجتمعة ومتفرقة. فمشروع الدولة العربية الواحدة، أو أي شكل من أشكال الكيانية الجمعية للمنطقة العربية، لم ينتفِ، على الرغم من الشكوك التي تمّت في ظل الكيانات القطرية حول مقوّماته. فقد بدأنا نشهد، منذ الثمانينات، محاولات تجريبية لاقامة تجمّعات عربية على أساس تبادل المنافع والأمن والتجاوز. وسواء تبلور الوضع مستقبلاً في المنطقة العربية ككيانات / دول، أو كتجمّعات مصالح، أوكدولة واحدة، سيبقى الموضوع الفلسطيني موضع «حرج» عربي عام، بسبب الانتشار الفلسطيني في الاوساط العربية (نقصد، هنا، الانتشار البشري والقيمي ـ المعنوي)، وسيبقى الموضوع الفلسطيني موضوعاً داخلياً عربياً (مشكلة عربية) نشطاً، لن يهدأ ما لم يوجد حل له يقبل به الفلسطينيون.

٣ ـ المشروع الفلسطيني، عدا ارتباطه العضوي بالمشروع العربي، فان تعدّد وجوه مشكلته يجعل أي حل جزئي لجانب من جوانبه حلاً مؤقتاً، وبالتالي غير قابل للديمومة؛ فهناك فلسطينيون تحت الاحتلال يطالبون بالاستقلال، وهناك فلسطينيون لاجئون يطالبون بحق العودة الى وطنهم، وهناك فلسطينيون يحملون جنسيات أماكن اقامتهم (الاردن واسرائيل)؛ وجميع هؤلاء يعتبرون أنفسهم، وتعتبرهم القيادة السياسية الفلسطينية، الشعب الفلسطيني؛ ولا يستطيع المشروع الفلسطيني الاّ ان يلحظ جميع هذه الجوانب للمشكلة الفلسطينية في تطلّعه نحو اقامة كيانه الخاص به. وفي حالة عدم اليقين الفلسطينية تبقى العموميات والغموض، أو عدم التحديد، هي الظاهرة المهيمنة على منطقة المشروع السياسي الفلسطيني (الاستقلال؛ حق العودة؛ حق تقرير المصير؛ اقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني)، وكل فلسطين هي «ترابه الوطني»، وأي جزء منها هو «تراب وطني».

حالة عدم اليقين التي تحكم الاستراتيجيات السياسية العليا للأطراف المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، العرب والفلسطينيين والاسرائيليين، رشّحت في السابق، وما زالت ترشّح، القوى الدولية الفاعلة للمشاركة في العملية السياسية الهادفة الى تسوية المشكلة الفلسطينية، أو ما يطلق عليه بالمصطلحات الدولية «توفير الاستقرار والامن لمنطقة الشرق الاوسط»، بما يعنيه ذلك من مصالح لهذه الاطراف الدولية الفاعلة، وبما ينسجم مع تحالفاتها، القائمة على تلك المصالح، مع دول المنطقة (قرار التقسيم في العام ١٩٤٧؛ هدنة العام ١٩٤٩؛ وقف اطلاق النار في العام ١٩٦٧؛ مبادرة روجرز في العام ١٩٧٠؛ اتفاقيات فك الارتباط في العام ١٩٧٤؛ اتفاقيتا كامب ديفيد في العام ١٩٧٨). ويلاحظ المتتبع ان النشاط الدولي الفاعل، منذ أوائل السبعينات، يكاد يكون حكراً على الولايات المتحدة الاميركية. وسبب ذلك انها مصدر حياة، وقوة، اسرائيل اولاً؛ وانها مقبولة من قبل الدول العربية «المعتدلة» ثانياً؛ وبالتالي فان فرص «فرض» تسوية على الاطراف المعنيّة مباشرة بالمشكلة متوفّرة. فالاتحاد السوفياتي،